



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداوالات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الربيعية 2008م - العدد: 01

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الأحد 24 والاثنين 25 صفر 1429
الموافق 02 و 03 مارس 2008

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03

■ إفتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2008م.

2. محضر الجلسة العلنية الثانية ص 09

■ المصادقة على القائمة الاسمية الجديدة لأعضاء مكتب مجلس الأمة.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الأحد 24 صفر 1429
الموافق 02 مارس 2008

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا.
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية، سيداتي، سادتي، أن أرحب بكم جميعاً في مقر مجلس الأمة وفي افتتاح هذه الدورة الربيعية العادية.

لقد جرت العادة في مثل هذه المناسبة أن أستعرض أمامكم المحاور الكبرى لعملنا أثناء الفترة. وقد ألفت استغلال المناسبة لكي أدلي أمامكم ببعض الآراء وأعلق على بعض التطورات الجارية.

في هذا الاستعراض وفيما يتعلق بجدول أعمال الدورة، سوف أسعى إلى جرد القطاعات التي ينتظر لها بأن تكون موضوع دراسة من قبل هيئتنا؛ وفي استعراض هذا سوف أخرج على ذكر بعض النشاطات الأخرى التي ينوي المجلس تنظيمها.

فيما يخص الجانب التشريعي، فإن مشاريع نصوص عديدة وبكافة المقاييس هي هامة وهي في مجملها كانت من مدة منتظرة.

مجال حماية الأطفال، البناء، الفلاحة، المالية، الصحة، تهيئة الإقليم والبيئة وحمايتها وأيضاً تنمية الجنوب الكبير وصناعة السياحة... إلخ. في كل هذه القطاعات سوف تدرس هيئتنا مشاريع قوانين وتحدد الموقف منها.

وهكذا ومن خلال استعراض القطاعات التي برمجت للدورة يتبين ترتيب أولويات الأجندة التشريعية للدولة ولأهمية مضمون النصوص المسجلة لها. أهمية تجد مبررها في الاعتبارات الموضوعية التي فرضها واقع التطور الحاصل في البلاد وأجندة برنامج الإصلاح المقدم من قبل السيد رئيس الجمهورية.

وهكذا، بالنسبة لقطاع البناء فإن مشروع القانون الجديد سوف يأتي لتنظيم القطاع ويضع حداً

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة العشرين صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن افتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2008 في مجلس الأمة.

والآن اسمحوا لي، سيداتي، سادتي، أن ألقى أمامكم بعض الكلمات خاصة بالمناسبة فأقول: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

في غاية الأهمية، الأهمية أبرزها تفصيلاً بيان مجلس الوزراء الأخير ودقتها توجيهات فخامة رئيس الجمهورية تعقيباً وتوجيهاً، توجيهات موجهة لمسؤولي القطاعات المعنية ولكنها تأكيداً سيستفيد من مضمونها أعضاء الهيئة أثناء النقاش ورفع التوصيات.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لا يمكنني مع انطلاق أشغال هذه الدورة حصر كلامي في الجانب التشريعي دون التعرض إلى بعض النشاطات الأخرى المتعلقة بالجانب الرقابي وذلك الذي له صلة بالأداءات البرلمانية المتوقعة للدورة، كذلك المتعلقة بالدور الرقابي الممنوح لأعضاء المجلس.

وإننا بالمناسبة نود استغلال السانحة لكي نعبر عن كبير ارتياحنا لتزايد إقبال أعضاء المجلس على استعمال آلية الأسئلة الشفوية والكتابية ونحثهم في ذات الوقت على مواصلة استعمالها حتى يتسنى للمكتب برمجتها وتحقيق انتظام جلساتها.

وبالتوازي مع هذا الوجه من أوجه الأداء الرقابي لأعضاء الهيئة يعتزم مكتب مجلس الأمة بعد الاتفاق مع الحكومة إعداد برنامج واسع للتحرك الميداني خلال الأشهر القادمة والتعرف من خلاله على مدى تقدم تنفيذ برنامج الحكومة الذي صادق عليه البرلمان.

أملنا أن تجد هذه الرغبة المساعدة والدعم المطلوبين من قبل الجهات المعنية ذات الصلة ضمن الحكومة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد أصبح تقليداً في مجلس الأمة أن يرافق هذا الأخير نشاطاته التشريعية والرقابية بنشاط آخر مكمل وهو في أهميته لا يقل عن الأداءات البرلمانية الأخرى كونه يلتقي في غايته النهائية مع المهام الأخرى التي ذكرناها بل هو يكملها.

ونعني به النشاط الفكري الرامي إلى ترقية وتعميم الثقافة البرلمانية، إنه نشاط مفيد ولأهميته فقد أصبح واحداً من خصوصيات عمل غرفتنا البرلمانية بل هو أصبح كذلك بالنسبة لجل الغرف

لظاهرة البناء الفوضوي الذي يشوه صور مدنا وفضاءاتها السكنية.

القانون العضوي الإطار للمالية العامة، الذي طال انتظاره، هو الآخر سوف يأتي بأحكام جديدة من شأنها ضبط قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة، وسيحدث هذا القانون أحكاماً جديدة تراعي مستلزمات التطور الذي تعرفه حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أحكام تحقق الشفافية والتسيير الحديث للمال العام.

قطاع الصحة هو الآخر سوف يحظى باهتمام أعضاء المجلس لدى دراسته وتحديد الموقف من مشروع النص ذي الصلة.

الفلاحة التي تعد قطاعاً حيوياً لا يحتاج إلى التذليل، سوف تجد في هذه الدورة مكانتها من الاهتمام خاصة وأن تأخر عرضه كان طويلاً لهذا فإن تسجيله في هذه الدورة يجد الترحاب الجدير به، إنه قانون يأتي ليحدد ويوضح أنماط التسيير لاسيما فيما يخص الأراضي التابعة للأملك العمومية والخاصة.

أما فيما يخص موضوع مشروع القانون الخاص بتهيئة الإقليم فإنه سيكون واحداً من مشاريع النصوص التي سوف تسترعي أيضاً عناية أعضاء مجلس الأمة في النقاش والمعالجة.

هذه الدراسة وهذا النقاش سوف يكتمل بالتأكيد لدى عرض مشروع القانون الخاص بصيانة الطبيعة وحمائتها التي خصها برنامج السيد رئيس الجمهورية بأولوية مستحقة.

في هذه الدورة سوف نتعرض لموضوع أملك الدولة الذي سوف يضبط ويحدد الكيفيات التي بواسطتها تتم عملية انتقال الملكية العقارية وكيفية الحفاظ عليها.

خلال الدورة سوف ندرس مشروع قانون آخر يتعلق بحماية الطفل وفيه يحدد القانون ويوسع من حق الطفل ويسطر وسائل وكيفيات نموه وحمائته وتجنبيه بعض المخاطر والآفات التي عادة ما تحدث به.

تلكم هي بعض القوانين، أقول بعض القوانين، التي ستركز عليها جهدنا خلال الدورة، إنها نصوص

مختلف مجالات القانون والاقتصاد والسياسة وفي كيفية الأداء لدى مؤسسات الدولة. وهكذا، فإن أربعة نشاطات رئيسية على الأقل ستنظم خلال الدورة.

مسألة حقوق الإنسان التي هي من صلب اهتمام البرلمان، ومن أبرز الانشغالات التي تواجه العالم الذي نعيش فيه حيث تكثر الصراعات وينتشر العنف وتزداد التجاوزات وحولها سينظم مجلس الأمة ملتقى فكريا يربط ما بين مبدأ حقوق الإنسان وواحد من رموز المقاومة في بلادنا، رجل اقترن اسمه بالقلم وعبقورية تنظيم الدولة والدفاع عن حقوق الإنسان، إنه الأمير عبد القادر بن محي الدين الجزائري.

وإلى جانب هذه الندوة سوف ينظم مجلس الأمة في إطار جلسات الأيام الدراسية حول الدفاع الوطني ندوة أخرى لمواصلة البحث حول الموضوع الذي من سنوات مضت فتحناه والذي حوله نواصل البحث حيث نخصص فعالياته هذه المرة لـ «مفهوم الدفاع الاقتصادي».

مجلس الأمة، وبالتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) سينظم ملتقى آخر في رحاب الهيئة وسيخصص للتعرف على سياسات المنظمة العالمية للتجارة وآلياتها ويحسب المهتمين بجدوى الانضمام إليها ويلفت الانتباه إلى التبعات الناجمة عن دخول أحكامها حيز التنفيذ.

وكما في الماضي برمجتنا لدورة الربيع هذه يوماً لبرلمان الطفل؛ يوم سوف ينظم بمساعدة وزارة التربية الوطنية وعدد من الوزارات ذات الصلة، يوم يلتقي فيه نجباء التلاميذ من أبنائنا الوافدين من مختلف ولايات الوطن وأبنائنا في الهجرة ليتعارفوا ويناقشوا ويعرفوا بوجهات نظرهم الخاصة بالمحيط الذي يعيشون فيه ويرفعوا التوصيات الخاصة بهم إلى الجهات المعنية؛ إنه فضاء مفتوح للحوار ما بين الأطفال وللأطفال.

إن، اليوم البرلماني للطفل أو يوم الطفل البرلماني ليس نشاط واجهة بل هو تظاهرة جدية تكتسي أهمية بيداغوجية لا تنكر.

العليا في العالم.

ولئن كان مجلس الأمة يقدم على تنظيم وبرمجة ندوات فكرية وأيام دراسية وملتقيات علمية بين البرلمانيين وبينهم وبين مختصين في مجالات القانون والاقتصاد والاجتماع، فإنه يفعل ذلك من منطلق القناعة التي تؤكد على التلازم الموجود ما بين مهمة عضو البرلمان وهذا الشكل من أشكال الأداء الفكري والبرلماني.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا نعيش في عالم سريع التحول، كثير التحديات، واسع الآفاق، كبير التطلعات ولن يكون بمقدور المشرع - في مثل هذه الظروف - مسايرة كل هذه التحولات ما لم يتابع ويستنير بالجديد من الأفكار التي تتداول في مختلف الفضاءات وما لم يستفد من الجيد من التجارب وفي مختلف المجالات وفي شتى الأماكن.

ذلك أن هذه الآراء وتلك التجارب تعد باستمرار مرجعا ومصدر إلهام في أداء عضو البرلمان، يستعين بها في تعزيز وتعميق النقاش وفي إثراء مضمون النصوص وهي تساعده على جمع ودعم التوصيات التي يرفع بها إلى القطاعات المعنية أو لفت الانتباه إلى النقائص والفراغات الموجودة في هذا النص أو ذاك، أو إبراز التناقض المسجل هنا وهناك؛ نقول يدعمها بالحجج والمبررات المقنعة.

وما دعوتهم - أي دعوة أعضاء المجلس - لأن تكون أبواب مجلس الأمة مفتوحة في وجه المجتمع وخاصة على نخبته المستنيرة إلا دليل آخر على جدية خيار أعضاء هذه الهيئة وإيمانهم الراسخ الرامي إلى ضرورة تقوية التواصل ما بين أعضاء الهيئة ومكونات المجتمع، للإفادة والاستفادة بالجيد والمفيد من الأفكار، ناهيك عن كون هذا التلاقح يصبح مع مرور الأيام مخزوننا معرفيا مفيدا لعمل الهيئة ولأعضائها في أداء مهمتهم.

لهذا وكما جرت العادة، فإن النشاطات المبرمجة للدورة لن تبقى محصورة في المواضيع الخاصة بالبرلمانيين، بل هي ستكون فضاء يعطي الباحثين والجامعيين الإمكانية لتقديم عصارات فكرهم وفي

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد أصبحت عادة في هيئتنا التطرق في مثل هذه المناسبات إلى بعض القضايا الوطنية التي تعرفها الساحة على الأصدعة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

وإن كنت أحرص في كل مرة على الوقوف عند بعضها، فإني أفعل ذلك من منطلق إثراء النقاش ومن وجهة نظر برلمانية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

على صعيد الجبهة الاجتماعية عرفت وتعرف هذه الأخيرة بعض التملل والحقيقة أن هذه الوضعية وإن هي كانت تستوجب المتابعة والاهتمام فإنها قابلة للعلاج ومطالب أصحابها قابلة للحل إذا ما حكم فيها العقل واستخدمت لأجلها الحكمة واتبعت فيها الرصانة؛ لأن ما نلاحظه هو التالي :

فمن جهة هنالك مطالب اجتماعية يرفعها بعض ممثلي المهن ذات الطبيعة الخاصة ولكن هذه المطالب جاءت لاحقة لقرارات حل كرسها قانون مرجعي ألا وهو قانون الوظيف العمومي.

وفي هذه الأثناء برزت تعقيدات ناجمة عن كفاءات تطبيق هذه القرارات، خاصة على بعض الأصناف المهنية ذات الطبيعة الخاصة، الأمر الذي استوجب الدعوة إلى تدقيق بعض هذه الأحكام النوعية، لكن هذا التدقيق يستدعي هو الآخر بعضاً من الوقت للدراسة وتبرير المراجعة.

والحقيقة في هذا الموضوع تحديداً، فإن السلطات العمومية عملت وتعمل بجدية واضحة لدراسة والتكفل بهذه المسائل وإعطائها إطارها الشرعي المواتي المستمد من القانون الأم أي قانون الوظيف العمومي، الذي تُستمد منه كافة الأحكام.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أعتقد أن المنهجية التي اتبعت للتكفل بالموضوع هي منهجية تدخل في صميم منطق عمل الدولة وهي تتماشى مع أحكام الحاكمة الرشيدة، خاصة وأنها - أي المنهجية - تبقى الأبواب مفتوحة أمام الحوار وتشجع مجالاته وهي تدعو أيضاً إلى الإسراع لمعالجة الملفات العالقة ونقول الإسراع وليس

التسرع.

خلاصة الموقف يقول: إن السلطات العمومية لم تخطئ عندما اعتمدت المنهجية التي اتبعتها لتحقيق مسعاها الرامي إلى تأمين الإنصاف بين الجميع وفي كافة المستويات وهي لذلك دعت وتدعو إلى منحها بعضاً من الوقت.

وفي كافة الأحوال فإن هذه الأخيرة قد تعهدت بالألتصيح ديناراً واحداً من حق مستحقه. إن كان هذا الدينار مبرراً، فإن صاحبه سيأخذه تأكيداً ومع موعد استحقاقه.

ولهذا فإننا نقول إن الظاهرة الاحتجاجية وبالشكل الذي تمت به لا تعطي المبرر لأولئك الذين يُغذون أجواء التصعيد وتعميم التوتر الذي لن يستفيد منه أحد، بل هو قد يخدم مخططات معروفة أهدافها ومعروفة جهاتها.

إننا نود بهذه المناسبة أن نوجه نداء للجميع لترجيح التعقل والتحلي بروح المسؤولية في التعاطي مع هذا الملف الحساس.

فبلادنا لديها (والحمد لله) من الإمكانيات ما يكفيها للتكفل بالمعقول من المطالب، وهي مسلحة بالإرادة اللازمة لمعالجة القضايا ولديها ما يكفي من الخبرة لاستدراك النقائص متى برزت؛ وبالمقابل فإن فرق العمل المشتركة المكلفة بدراسة الملفات الخاصة، مدعوة هي الأخرى إلى الزيادة من وتيرة عملها ومضاعفة الجهود التي تقوم بها حتى يتم التوصل إلى الحلول المناسبة للقضايا العالقة وفي أقرب الأجل الممكنة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وفي إطار النظرة المستقبلية الخاصة بتسيير شؤون البلاد، كل المؤشرات تدل على أن الجزائر قد أصبحت اليوم مهية أكثر من أي وقت مضى لإدخال التحويرات الموضوعية على قانونها الأم. وفي هذا المجال فإن أعضاء البرلمان - عندما يحين الموعد - سوف يساهمون بلا شك، بشكل أو بآخر، في تحقيق هذا العمل المؤسسي البارز؛ والواقع أن هذا الانشغال هو الذي دعاني ويدعوني اليوم إلى العودة مجدداً إلى الموضوع، ليس لتكرار ما قلته

الضرورية قصد الملاءمة مع التطور الذي يطرأ على هذه البلدان في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين الحين والآخر.

وإذا كانت الأمور تسير بهذه الطريقة لدى الغير، فلماذا نشكل نحن الاستثناء من القاعدة؟

أيتها السيدات، أيها السادة،

يعرف الجميع أن دستور 1996 جاء في ظروف معروفة وعالج مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية كانت قائمة وهو فعلاً عالجها أو عالج على الأقل بعضاً منها ولكن الأوضاع الخاصة بالبلاد - كما يعرف الجميع - قد تغيرت، لهذا يُعد التكيف والتغيير أمراً طبيعياً لمعالجة الجديد من هذه الأوضاع.

الأمر الذي يجب التذكير به هو أن مراجعة الدستور هو إجراء عاد - ولا داع إلى تعقيد إجراءاته - والدستور ذاته وفي أحكامه كان واضحاً فيما يخص تحديد إجراءات وكيفيات تعديله، إذن أين الإشكال؟

الأمر الذي يجب التأكيد عليه أيضاً وحتى لا يقع اللبس، هو أن الجهات المخولة دستورياً بتقديم مبادرة تعديل الدستور تعرف جيداً إن كانت هذه التعديلات تستوجب الرجوع إلى الشعب قصد الاستفتاء أم أن البرلمان هو المؤهل لذلك.

إذن أين أيضاً هو الإشكال؟ الجواب بالطبع يجب البحث عنه في مكان آخر غير مجال القانون.

إن الحقيقة التي يجب التأكيد عليها والتذكير بها هي أن المراجعة الدستورية قد أصبحت حقاً وضرورة؛ فلندعو إذن الجهة المختصة إلى تقديم الصيغة المقترحة لقانون البلاد الأول لكي تتبين الرؤيا وتتوضح الآفاق، آفاق الجزائر ومستقبلها الواعد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

خلال الدورة سوف يتحرك أعضاء المجلس ضمن تشكيلاتهم السياسية التي يتهاى جلها لعقد مؤتمراتهم العادية ولتدارس قضاياهم التنظيمية وتحديد موقفهم من مختلف التطورات الوطنية الهامة.

بالسابق وإنما للتذكير به ولإبداء الرأي حول ما يقال أو بالأحرى حول بعض ما يقال اليوم عنه.

وللتذكير أقول بأن التعديل الدستوري أضحى اليوم رغبة تعبر عنها أغلبية واضحة ضمن التيارات السياسية وهيئات المجتمع ووجوه كثيرة من المجتمع الجزائري، رغبة تؤكد نقاشات الساحة السياسية وتتقاسمها نخبة عريضة من المجتمع، رغبة يبررها أيضاً التطلع إلى اعتماد صيغة تنظيم جديد للسلطات وأداء ناجع لعمل المؤسسات وأجهزة الدولة. وتبقى الغاية المنشودة من ذلك هي توفير مزيد من شروط الاستقرار ومزيد من الانسجام ومزيد من التكامل ما بين المؤسسات.

هذا الطرح وهذا التوجه أصبح يقابل اليوم بطرح وتوجه آخر، طرح تتبناه جهات هي تأكيداً محترمة ولكن دعوتها الرامية إلى إلباس الموضوع نوعاً من القداسة ينقص من وزنها ويستوجب التعقيب عليها. حول هذه الطروحات وهذه المواقف، أود أن أقول إن الموضوعية تحتم التذكير بأن هذه الآراء وهذه التخوفات هي تخوفات قابلة للنقاش وإن هي ظهرت - في بعض الأحيان - مغلفة بصيغة معرفية لا تنكر.

عن هذه التخوفات وهذه الحجج فإننا نطرح جملة من الأسئلة ونقول:

هل البلدان التي يستشهد بها البعض ويطالبون بالاقتراد بها في مجالات الممارسة الديمقراطية وفي ديمومة النصوص الأساسية لديها، نقول: هل أنها جمدت دساتيرها لدرجة التشميع الذي لا يقبل المراجعة؟ بالطبع، لا!

وهل هي اعتبرت دستورها كما لو كان نصاً منزلاً لا يمكن المساس به؟ طبعاً، الإجابة هي بالنفي.

إن الصحيح في الأمر هو أن هذه البلدان وعلى مرور السنين كانت تلجأ إلى التغيير والتعديل والتكيف.

والحقيقة التي لا يختلف حولها إثنان تقول إن الدستور - أي دستور - إذا ما أريد له الفعالية والديمومة فلا بد له من أن يقبل بمبدأ التعديل ولا بد له - بين الحين والآخر - بأن يسمح بإدخال التحويرات

معنا المناسبة، وأشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة السابعة والخمسين صباحاً

إننا بقدر ما نتمنى النجاح لأشغال هذه المؤتمرات فإننا نأمل لها أن تخرج بمقررات ونتائج من شأنها الحسم في المواقف والمواعيد المستقبلية الهامة ونأمل لهذه القرارات أن تأتي بما من شأنه تكريس التعددية السياسية وتعزيز الممارسة الديمقراطية.

إننا نود بهذه المناسبة أيضاً أن نأمل في أن يساهم أعضاء الهيئة إيجابياً في إنجاح هذه المؤتمرات وبالوقت ذاته أن يوفّقوا ما بين نشاطاتهم الحزبية ومهمتهم البرلمانية التي هي كما لاحظتم ستكون جد كبيرة وملفاتها جد هامة خلال الفترة، أثناء هذه الدورة.

أيتهن السيدات، أيها السادة،

لا يمكنني أن أنهى كلمتي دون أن أتوقف عند فلسطين، لا يمكن أن نسكت عما يجري في فلسطين، إننا نسأل أنفسنا ونسأل الجميع هل دماء الفلسطينيين أصبحت ماء تروى به الصحراء؟ هل أبناء هذا الشعب أصبحوا نعاجا تذبح على مرأى ومسمع من الجميع؟

إننا بهذه المناسبة نود أن نعبر عن كامل وكبير استنكارنا لما يجري في فلسطين الشقيقة، الشهيدة، وندعو الأسرة الدولية أن تتحمل مسؤوليتها في الموضوع، الأرواح البشرية تبقى عزيزة أينما كانت جنسيتها، فهل أبناء فلسطين ودمائهم هي دون غيرها لا يتأسف عليها؟!

إننا نناشد الأسرة الدولية بأن تتحمل مسؤوليتها وأن تتدخل لإنقاذ شعب أعزل مهدد بالفناء.

تحياتنا لنضال فلسطين وأملنا في عودة قريبة لأبناء هذه الأرض الطيبة إلى الحصول على استقلالهم وإقامة دولتهم وعاصمتها القدس.

تلك هي بعض الملاحظات وددت التعبير عنها في هذه المناسبة.

وبودي في نهاية كلمتي، زميلاتي، زملائي، أن أشكر باسمكم السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد رئيس الحكومة وأعضاء طاقمه الوزاري، وكذا أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني والسيد رئيس المحكمة العليا وبقية الضيوف الكرام لحضورهم

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الإثنين 25 صفر 1429
الموافق 03 مارس 2008

إلى جانبي.
وبعد أن أرفع الجلسة يلتحق بي السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة لنقوم بتنصيب المكتب الجديد، بعدها يتوزع السيدة والسادة أعضاء المكتب على اللجان ليقوموا بتنصيب مكاتب اللجان. فبناء عليه وبعد ما - كما قلت - وصلتني التقارير الخاصة باختيار الزميلات والزملاء لنظرائهم، أفرزت هذه العملية الأسماء التالية:

- السيدة زهرة ظريف بيطاط،
- السيد عبد الرزاق بوحارة،
- السيد محمد بوخلخال،
- السيد بدر الدين سامي،
- السيد حسين داود.

تلكم هي القائمة التي وصلتني من قبل العائلات السياسية.

وطبقا لأحكام المواد 09، 10 و11 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، فإن المجموعات البرلمانية - كما أسلفت الذكر - قد أجرت عمليات اختيار نواب الرئيس واستلمت رئاسة المجلس محاضر هذه الاجتماعات وهي تتضمن قائمة الأسماء التي أسلفت ذكرها.

وطبقا لأحكام المادة من النظام الداخلي للمجلس، أعرض عليكم هذه القائمة للمصادقة.

(عملية المصادقة تمت برفع الأيدي)
(تصفيق)

شكرا، أعتبر بأن هذا التصفيق ورفع الأيدي بمثابة مصادقة وتزكية للسيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة.

لهم جميعا أقول هنيئا وأطلب منهم الالتحاق بالمنصة لكي يشاهدكم زملاؤهم في موقعهم الجديد.

(إلتحاق الأعضاء المنتخبين بأماكنهم إلى جانب الرئيس).

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة الثلاثين مساء**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. بودي في البداية، أن أرحب بالسيد وزير العلاقات مع البرلمان وأشكره على حضوره هذا في هذا الاجتماع الذي هو في الحقيقة خاص ولكن أقول بأن الوزراء المكلفين بالعلاقات مع البرلمان - عادة - هم متهمون: في الحكومة يقولون بأنك ميال إلى البرلمان وفي البرلمان يقولون إنه ميال أكثر مما يجب إلى الحكومة، والحقيقة هذا الحضور ربما يجعلنا نقول بأن لديه عاطفة خاصة نحو البرلمان، فشكرا لك على هذا الحضور ومرحبا بك.

جدول أعمال هذه الجلسة هو انتخاب أعضاء مكتب مجلس الأمة.

في الأيام الماضية جرت مشاورات ما بين أعضاء العائلات السياسية وبالأمس اجتمعت العائلات السياسية، كل واحدة على حدة، وحددت الموقف ممن يمثلها في المكتب وفي مختلف هياكل المجلس. وقد وصلتني التقارير التي أعدتها العائلات السياسية عن الذين اختيروا ليكونوا إلى جانبي كي أعمل وإياهم على تسيير شؤونكم وشؤون المجلس. وقبل أن أتلو على مسامعكم أسماءهم وأطلب منهم المجيء، أوضح إجراءات العمل خلال هذه الجلسة ثم بعد ذلك نرفع الجلسة ليتم تنصيب اللجان، طبعا بعد قليل سأدعو الزملاء الذين سيكونون

إذن بودي باسمكم جميعاً أن أقدم لهم التهنئة على الثقة المستحقة التي نالوها بعد اختيار زملائهم لهم ليكونوا ممثليهم، بل أقول ممثلي المجلس وليس العائلة السياسية التي كانوا ينتمون إليها فمن اليوم وبعد هذا التصفيق وهذه التزكية لم يعد الزميلة والزملاء يرتدون فقط طاقم العائلة السياسية وإنما عائلتهم الكبيرة الآن هي عائلة مجلس الأمة وهم سوف يعملون معي لكي يكونوا أحسن الممثلين وأحسن المدافعين عن مصالح السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

أملني كبير بأني معهم سوف نرتقي إلى مستوى الثقة التي نحظى بها من قبلكم جميعاً، ونتمنى التوفيق في تأدية مهامنا خلال الفترة.

لن أنسى التذكير بالزملاء القدامى الذين عملوا معي خلال السنة الماضية بفعالية وصدق وتفان، خدموا الهيئة وعملوا من أجل التجاوب مع مطالب زملائهم وزميلاتهم وخاصة تطبيق مضمون النظام الداخلي؛ فالشكر والتهنئة لهم والتهنئة للزميلة والزملاء ونتمنى التوفيق للجميع وسوف تلتقون بعد قليل للإشراف على عملية تنصيب مكاتب اللجان الدائمة.

شكراً للجميع وملتقي في مناسبة لاحقة؛ رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة الأربعين مساءً**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 28 ربيع الأول 1429

الموافق 05 أفريل 2008

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587